

١٩٦/٤٣ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي اعتمدت به المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، باعتباره إطاراً عاماً يهتدى به في العمل الوطني والتعاون الدولي فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئياً ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي رحبت فيه بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية^(٥٤) ،

وإذ تضع في اعتبارها أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، المعقود في عام ١٩٧٢ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٩٨ (د - ٢٣) المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، قد أوصى بأن تدعو الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر ثانٍ للأمم المتحدة بشأن الموضوع^(٥٥) ،

وإذ تعتقد أن عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ أمر مستصوب إلى حد كبير ،

وإدراكاً منها لظهور مشاكل بيئة خطيرة في جميع البلدان ولضرورة معالجة هذه المشاكل تدريجياً بتدابير وقائية عند منعها ،

وإذ تؤكد الهدف المشترك لجميع البلدان والمتمثل في تعزيز التعاون الدولي لتشجيع النمو والتنمية على نطاق العالم ، وإذ تسلّم بأنه نظراً إلى الطابع العالمي للمشاكل البيئية الرئيسية ، فإن من المصلحة المشتركة لجميع البلدان أن تتبع سياسات ترمي إلى تحقيق تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئياً في إطار توازن إيكولوجي سليم ،

وإذ تلاحظ أن الأهداف الحاسمة للسياسات البيئية والإنمائية النابعة من الحاجة إلى تنمية قابلة للإدامة وسليمة بيئياً لا بد أن تشمل تهينة بيئة صحية ونظيفة ومأمونة ، وإعادة تنشيط النمو وتحسين نوعيته ، ومعالجة مشاكل الفقر وتلبية احتياجات الإنسان برفع مستوى المعيشة وتنوعية الحياة ، ومعالجة القضايا السكانية وقضايا حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها ، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ، ودمج الجوانب البيئية والاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات ،

(٥٤) A/42/427 ، المرفق .

(٥٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، ستكهولم ، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (مسودات الأمم المتحدة ، رقم المبع 14 A II 73 E ، Corr. 1) ، الفصل الرابع ، القرار ٤ (د - ١) .

وإذ تدرك أن توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المطردتين في جميع البلدان ، ولاسيما في البلدان النامية ، له أهمية كبيرة بالنسبة لإدارة البيئة إدارة سليمة ،

وإذ تؤكد الأهمية التي يملها بالنسبة لجميع البلدان اتخاذ تدابير فعالة لحماية البيئة وإحيائها وتعزيزها بحسب قدرة كل بلد ، ضمن اعتبارات أخرى ، مع تسليمها في الوقت نفسه بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد جميع البلدان ، ومنها التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

وإذ تلاحظ أن الجانب الأكبر من الملوثات التي تنبعث حالياً في البيئة ، بما في ذلك النفايات السميّة والخطرة ، مصدره البلدان المتقدمة النمو ، وإذ تدرك ، لذلك ، أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة هذا التلوث تقع على عاتق تلك البلدان ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى توفير موارد مالية إضافية من المجتمع الدولي لتقديم الدعم الفعال إلى البلدان النامية في تحديد وتحليل ورصد وإدارة أو اتقاء المشاكل البيئية وفقاً لخططها وأولوياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية ،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو والأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التعاون التقني مع البلدان النامية لتمكينها من تطوير وتعزيز قدراتها على تحديد وتحليل ورصد وإدارة أو اتقاء المشاكل البيئية وفقاً لخططها وأولوياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية ،

وإذ تسلّم بأهمية التعاون الدولي في أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة بيئياً ، وبالحاجة إلى تبادل الخبرة والمعرفة على الصعيد الدولي وإلى تشجيع نقل التكنولوجيا اللازمة لحماية وتعزيز البيئة ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، وفقاً للقوانين والأنظمة والسياسات الوطنية ،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بدور حفّاز في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان البيئة ، وإذ تدعو الأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تمد يد التعاون ، بناءً على طلب الأطراف المعنية ، في تشجيع وتعزيز ذلك التعاون ،

وإذ تدرك أن الأخطار التي تتهدد البيئة تكون لها في أحيان كثيرة آثار عبر الحدود ، وأن الطابع العاجل لها يقتضي تعزيز الإجراءات التعاونية الدولية عن طريق أمور منها تقييم الأخطار البيئية الجسيمة في إطار « رصد الأرض »^(٥٦) وإسعاد المجتمع العالمي بها في وقت مبكر .

(٥٦) انظر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، التقرير السنوي للمدير التنفيذي ، ١٩٨٥ (UNEP/GC 14/2) ، الفصل الرابع ، الفترات ١١٣ - ١٥٤ .

وأن يقدم تلك الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينحها لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الخامسة عشرة :

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يحصل ، بمساعدة المدير التنفيذي ، على آراء الأجهزة والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، بشأن أهداف المؤتمر ومضمونه ونطاقه ، وأن يقدم تلك الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينحها لمجلس الإدارة في دورته الخامسة عشرة :

٤ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة المدير التنفيذي ، بإعداد بيان بالآثار المالية المترتبة على التحضير للمؤتمر وعقده ، وأن يقدم ذلك البيان إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن ينحها لمجلس الإدارة في دورته الخامسة عشرة :

٥ - تدعو مجلس الإدارة إلى أن ينظر في الوثائق المشار إليها في الفقرات ٢ إلى ٤ أعلاه ، وأن يقدم ، على أساس ذلك ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، آراءه بشأن المسائل المشار إليها في هذا القرار ، وخاصة آراءه بشأن أهداف المؤتمر ومضمونه ونطاقه .

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨

١٩٧/٤٣ - تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن مشكلة الفقر المتزايد في البلدان النامية لا يمكن حلها بصورة فعالة إلا من خلال سياسات ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المطردتين وأن لتحويلات الموارد المالية إلى البلدان النامية أهميتها لإحراز هذين الهدفين ،

وإذ تؤكد في هذا السياق أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً هاماً بالنسبة للبلدان النامية ، لاسيما لأفقرها ،

وإذ تشير إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني والذي عززته الجمعية في قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢^(٥٧) ،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة دعت بقرارها ١٨٧/٤٢ الحكومات إلى أن تقوم ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعند الاقتضاء مع المنظمات الحكومية الدولية ، بدعم أنشطة المتابعة ، مثل المؤتمرات التي تعقد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ، والمشاركة فيها ،

وإذ تلاحظ أهمية استكشاف الطرق والوسائل التي تكفل على أفضل وجه تعزيز التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئياً في جميع البلدان ، مع مراعاة قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ،

وإذ ترى أن من الممكن في هذا السياق أن يقوم المؤتمر ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) استعراض اتجاهات السياسات والإجراءات المتخذة من جانب جميع البلدان والمنظمات الدولية لحماية وتعزيز البيئة ولدراسة الكيفية التي دجحت بها الاهتمامات المتعلقة بالبيئة في السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ :

(ب) تقييم المشاكل والمخاطر والفرص البيئية الرئيسية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية في جميع البلدان :

(ج) إصدار توصيات بشأن زيادة تعزيز الإجراءات التعاونية الدولية في إطار مجموعة من الأولويات يضعها المؤتمر ، وتحديد جهود البحث والتطوير المطلوبة لتنفيذ تلك التوصيات ، وبيان الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذها ، مع تحديد المصادر الممكنة لهذا التمويل :

١ - تقرر أن تنظر في دورتها الرابعة والأربعين في مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن موضوع هذا القرار في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ ، وذلك بغرض اتخاذ قرار مناسب في تلك الدورة بشأن النطاق الدقيق لذلك المؤتمر واسمه ومكان وتاريخ انعقاده ، وبسبب كيفية عقد المؤتمر والآثار المالية المترتبة على عقده :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم ، على وجه السرعة وبمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالحصول على آراء الحكومات بشأن ما يلي :

(أ) أهداف المؤتمر ومضمونه واسمه ونطاقه :

(ب) الطرق المناسبة للتحضير للمؤتمر :

(ج) الموعد والمكان المناسبان لانعقاد المؤتمر وشكليته

الأخرى :